آليات حماية الجزائريين في الخارج من خلال العهدين الدوليين لحقوق الإنسان*

عبد النبي مصطفى⁽¹⁾

⁽¹⁾ أستاذ محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية.

الملخص:

يتعرض عادة رعايا الدول المتواجدين بالخارج إلى جملة من المضايقات و التصرفات العنصرية التي تجعلهم يطلبون الحماية من دولهم الاصلية. ولقد سعت الجزائر منذ توقيعها على العهدين الدوليين لحقوق الإنسان في 10/12/1968، إلى بسط حمايتها على رعاياها الموجودين بالخارج ، سيما في أوروبا . تأتي هذه الدراسة لمناقشة الآليات القانونية لحماية الرعايا الجزائريين الموجودين في الخارج من خلال العهدين الدوليين لحقوق الإنسان المصوت عليهما من قبل الامم المتحدة عام 1966.

الكلمات المفتاحية:

الجزائر، العهدين الدوليين، حقوق الإنسان، الأمم المتحدة.

* تاريخ إرسال المقال 2018/10/19، تاريخ مراجعة المقال 2018/11/05، تاريخ نشر المقال 2019/03/28.

Mechanisms to Protect Algerians Abroad Through International Human Rights Covenants

Abstract:

Citizens of countries abroad are often subjected to a number of harassment and racist practices that require them to seek protection from their countries of origin.

Since its signing of the two International Covenants on Human Rights on December 12, 1968, Algeria has sought to extend its protection to its nationals abroad, especially in Europe. This paper discusses the legal mechanisms for the protection of Algerian nationals abroad through the International Covenants on Human Rights By the United Nations in 1966.

Key words:

Algeria, Covenants International, Human Rights, United Nations.

Les Mécanismes de protection des Algériens à l'étranger par le biais des pactes internationaux relatifs aux droits de l'homme

Résumé :

Les citoyens des pays étrangers sont souvent soumis à un certain nombre de harcèlement et de pratiques racistes qui les obligent à rechercher la protection de leurs pays d'origine.

Depuis la signature des pactes internationaux relatifs aux droits de l'homme le 10 décembre 1968, l'Algérie a cherché à étendre sa protection à ses ressortissants à l'étranger, notamment en Europe.

Ce document traite des mécanismes juridiques pour la protection des ressortissants algériens à l'étranger par le biais des deux pactes internationaux relatifs aux droits de l'homme adoptés par les Nations Unies en 1966.

Mots clés:

Algérie, Pactes internationaux, Droits de l'homme, Nations Unies.

مقدمة

جسدت المبادئ العامة لحقوق الإنسان الحماية الدولية للفرد على الصعيد الداخلي والدولي ، وتكرست هذه الحماية بواسطة الآليات القانونية المتصلة بالصكوك الدولية، وظهر هذا جليا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المصوت عليه من قبل منظمة الأمم المتحدة¹. ولقد واصلت الهيئة الدولية جهودها في بسط الرقابة الدولية على موضوع الحقوق الأساسية للإنسان بدفعها الدول الملتوية تحت لوائها، بإقرارها لمشروع العهدين الدوليين لحقوق الإنسان وذلك منذ سنة 1947، حين قدم ممثل المملكة البريطانية العظمى آنذاك إلى لجنة صياغة المشروع، نص لمشروع اتفاقية دولية ثم عرض هذا المشروع على ممثلي الدول لمناقشته، وبذلك ظهرت الأرضية القانونية لما أصبح يعرف بعد ذلك بالعهدين الدوليين لحقوق الإنسان .

ولقد جاء العهدان الدوليان لحقوق الإنسان بجملة من المبادئ والحقوق الأساسية التي انتشرت انتشار البرق وأصبح الحديث الدولي يخوض في تفاصيله كلما دعت الضرورة إلى ذلك، سيما عندما يتعرض المهاجرون واللاجئون في مختلف أنحاء المعمورة إلى المضايقات وإلى شتى التصرفات المشينة والتي تجعل حقوقهم حبيسة بعض التصرفات والإجراءات، والأمثلة على ذلك كثيرة ونأخذ على سبيل المثال لا الحصر، ما يتعرض له الرعايا الجزائريون في الخارج . وعلى عكس الأفراد الموجودين في دولهم والذين يخضعون بالدرجة الأولى إلى القوانين والأنظمة التي تصدرها دولهم، فإنّ رعايا الدولة في الخارج يجدون أنفسهم خاضعين إلى قوانين البلد الذي يتواجدون فيه، إضافة إلى قوانين دولتهم في مسائل محددة في إطار الاختصاص الشخصي لدولتهم .

وأمام الإشكالية القانونية التي يطرحها وضع الرعايا الجزائريين بالخارج، تهدف هذه الدراسة لمناقشة الآليات القانونية لحماية الرعايا الجزائريين بالخارج، بناء على العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية من جهة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى.

ولمعالجة الموضوع ارتأينا أنّ نقسم البحث إلى المحاور التالية ، وذلك عبر ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن العهدين الدوليين لحقوق الإنسان.

صوتت منظمة الأمم المتحدة سنة 1966 على عهدين دوليين خاصين بحقوق الإنسان، الأول يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، والثاني يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سنتطرق إلى دراسة العهدين عبر الفرعين التاليين:

الفرع الأول : العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

يعتبر العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، معاهدة دولية متعددة الأطراف اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 16/12/1966 ودخلت حيز التنفيذ يوم 23/03/1976، تلزم هذه المعاهدة الأطراف المنتمين إليها أن يحترموا الحقوق المدنية والسياسية للأفراد ويستوي في ذلك الأفراد المقيمين وغير المقيمين أي رعايا الدولة المتواجدين في إقليم دولة أخرى².

يتم رصد العهد من قبل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان³، ومعلوم أن تقارير سنوية ومنظمة تعد من قبل لجان متخصصة تقدم سنويا إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وهذه التقارير يشار فيها إلى وضعية حقوق الإنسان في الدول سواء تعلق الأمر بالمقيمين

أي رعاية الدولة أو غير المقيمين، وتجدر الإشارة أن العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية يلزم كل دولة طرف في المعاهدة، تقديم تقرير أولي بعد عام من الانضمام في العهد، ثم كلما طلبت اللجنة⁴، وتجتمع اللجنة وتعد عادة ثلاث دورات في السنة .

1- خلفية إبرام العهد

ويذكر أنّ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية يجد جذوره في نفس العملية التي انبثق عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إذ اقترح إعلان الحقوق الأساسية للرجال في مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945، أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، بصياغة مواد تتعلق بالحقوق المدنية الأساسية اللاصقة بالفرد ويتم ذلك في شكل معاهدة تكون مفتوح للانضمام من كل الدول التابعة للمنظمة الدولية ومن غيرها.

إنّ الدول الأطراف في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، بما فيها تلك التي تقع على عاتقها مسؤولية إدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية، يجب أن تعمل على تحقيق حق تقرير المصير وأن تحترم هذا الحق وفقا للأحكام غير المتمتعة بالحكم الذاتي.⁵

ويذكر أنه قامت عدة خلافات بين الدول المنتمة إلى المنظمة الدولية وقت عرض لجنة الصياغة المشروع النهائي للعهدين، خصوصا حول الأسبقية في الحماية، هل تكون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أم الحقوق المدنية والسياسية، وفي الأخير تبنت الأمم المتحدة المقترح المتضمن تقسيم هذه الحقوق إلى اقتصادية واجتماعية وثقافية من جهة، وحقوق مدنية وسياسية من جهة أخرى، وتم تقديم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على الحقوق المدنية والسياسية.

ونشير في الأخير أن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، جاء في نفس الشكل الذي صيغ به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واحتوى على ديباجة وثلاثة وخمسين مادة (53) تنقسم إلى ستة (06) أجزاء.

2- مضمون العهد

نقوم فيما يلي بتقديم بعض التفصيل حول المواد الذي جاء بها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

يعترف الجزء الأول (المادة 01) حق جميع الشعوب في تقرير المصير بما في ذلك الحق في "تحديد مركزها السياسي بحرية" ومتابعة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإدارة مواردها الخاصة.

كما يعترف في حق الشعب في أن لا يحرم من وسائل عيشه وتفرض التزاما على تلك الأطراف التي لا تزال مسؤولة عن الحكم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمستعمرات لتشجيع واحترام حقهم في تقرير المصير .

الجزء الثاني (المواد من 2-5) يلزم الأطراف للتشريع عند الضرورة لتنفيذ الحقوق المعترف بها في هذا العهد وتوفير الوسائل القانونية والفعالة للكشف عن أي انتهاك لتلك الحقوق كما يشجع الاعتراف بالحقوق "دون تمييز من أي نوع كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيا أو غير سياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر" وضمان أنهم يتمتعون بالمساواة مع النساء.

كما يشير العهد من جهة أخرى، أنه لا يجوز المساس بالحق في الحياة والحرية ويمنع التعذيب والرق والتحرر بأثر رجعي للقانون والحق في شخصيته وحرية الفكر والوجدان والدين ..الخ .

الجزء الثالث (المواد من 06- إلى 27) يسرد الحقوق نفسها، وتشمل هذه الحقوق، الحق في السلامة الجسدية في شكل، الحق في الحياة والحرية والحق في الحماية من الرق والتعذيب (المواد 06،07،08)؛⁶

• العدالة الإجرائية في القانون: تشكل حقوق إجراءات التقاضي السلمية والمحاكمة العادلة والنزاهة وافترض دائما قرينة البراءة والاعتراف بالفرد كشخص أمام القانون (المواد 14 و 15 و 16).

• الحرية الفردية في شكل من أشكال حرية التنقل والفكر والوجدان والدين والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع وحقوق الأسرة والحق في الحصول على الجنسية والحق في الخصوصية (المواد 12 و 13 و 17 - 24).

• حظر أية دعاية للحرب وكذلك أية دعوة إلى الكراهية القومية أو الدينية، التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف بموجب القانون

• المشاركة السياسية بما في ذلك الحق في الحصول على حق التصويت (المادة 25).

• عدم التمييز وحقوق الأقليات والمساواة أمام القانون (المواد 26 و 27).

تشمل العديد من هذه الحقوق الإجراءات المحددة التي يجب اتخاذها لتحقيقها .

الجزء الرابع (المواد 28 - 45) يحكم بإنشاء وتشغيل لجنة حقوق الإنسان والإبلاغ ورصد العهد. كما يسمح للأطراف بالاعتراف باختصاص اللجنة لحل النزاعات بين الأطراف على تنفيذ العهد (المادتان 41 و 42) .

الجزء الخامس (المواد 46-47) يوضح أن العهد لا يجوز تفسيره على التدخل في عملية للأمم المتحدة أو "حق أصيل لجميع الشعوب في التمتع والانتفاع بالثروة بشكل كامل وبحرية ومواردها الطبيعية".

الجزء السادس (المواد 48-53) يحكم بالتصديق ودخول حيز النفاذ وتعديل العهد.

الفرع الثاني : العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يعتبر العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إحدى الاتفاقيات الدولية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو اتفاقية دولية ملزمة بموجب قرار الجمعية العامة رقم 2200 (د 1) و المؤرخة في 16/12/1966 و دخل حيز التنفيذ يوم 03/01/1976⁷.

1- مضمون العهد:

يتألف هذا العهد من ديباجة وإحدى وثلاثين مادة موزعة على عدة أجزاء، وجاء في الديباجة تحديد دوافع الدول الأطراف لإبرام هذه الاتفاقية، إذ ترى هذه الدول أنّ الإقرار بها لجميع البشرية من كرامة أصلية فيهم وفي حقوق متساوية وثابتة كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، يعتبر الهدف الأسمى من إبرام هذه المعاهدة.

كما تشير الديباجة من جهة أخرى، إلى التزام الدول وفقا للميثاق على تعزيز حقوق الإنسان واحترامها وهذا يستلزم اعتبار هذه الحقوق، حقوقا دولية وليس حقوقا داخلية تخضع للقوانين الداخلية للدول.

ولقد جاء التنصيص في العهد في مادته الأولى على الجماعة وهي حقوق مميزة عن حقوق الأفراد، حيث جاء في المواد الأولى والثانية التركيز على حقوق الشعوب في تقرير مصيرها والمساواة

وعدم التمييز بينها، كما تطرقت أيضا إلى حقوق الشعوب في التصرف الحر في ثروتها ومواردها الطبيعية .

كما نص العهد على مجموعة أخرى من الحقوق تتعلق بالأفراد وتجاوز بكثير تلك المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فقد أقرّ العهد الدولي الحق في العمل الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه، وواجب الدول الأطراف في تأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق.⁸

ومن جهة أخرى، أقرّ العهد الدولي تعهد الدول الأطراف بكفالة حق كل شخص في تكوين النقابات بالاشتراك مع آخرين وفي الانضمام إلى النقابة التي يختارها، وكذا حق النقابات في إنشاء اتحادات وكذا الحق في الإضراب.... الخ⁹.

2- لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

نص العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على تدابير عملية من أجل تنفيذ البنود التي يحتوي عليها العهد، ومن بين هذه التدابير، إنشاء لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بموجب القرار الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 17/1985 الصادر بتاريخ 28 ماي 1985، وذلك من أجل تجاوز الصعوبات التي واجهتها مجموعة العمل المكونة من خمسة عشر دولة طرف في العهد والتي تشكلت سنة 1978 من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

إنّ الهدف الأساسي من تشكيل اللجنة المذكورة، هو توسيع اختصاصاتها بحيث لا تكتفي بدراسة التقارير، كما كان عليه الشأن في مجموعة العمل، لكن لتعمل على مراقبة امثال وتطبيق الدول الأطراف لالتزاماتها المنصوص عليها في العهد.

وتتكون اللجنة من ثمانية عشر عضوا ينتخبون لمدة أربعة سنوات من المجلس الاقتصادي والاجتماعي من بين الخبراء المختصين في مجال حقوق الإنسان.¹⁰

المبحث الثاني: الآليات القانونية لحماية رعايا الدولة في الخارج من خلال العهدين الدوليين لحقوق الإنسان

بدأ العمل بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ابتداء من 03/كانون 1976، أمّا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فقد دخل حيز التنفيذ

اعتباراً من 23/أذار (مارس) 1976، وسوف نتطرق للآليات القانونية التي بموجبها تم تفعيل العهدين عبر فرعين:

الفرع الأول: الآليات القانونية المتعلقة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
تنص المادة 28 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على إنشاء لجنة من أجل مراقبة تطبيق مواد هذا العهد وعلى اختصاصها وآليات الرقابة المتبعة من قبله، كما تنص المادة 41 أنّ لكل دولة طرف في هذا العهد أن تعلن في أي حين أنّها تعترف باختصاص اللجنة في استلام ودراسة بلاغات تنطوي على ادعاء دولة طرف بأنّ دولة أخرى طرف لا تفي بالتزاماتها التي يترتبها عليها هذا العهد.¹¹

لقد بدأ نفاذ أحكام هذه المادة في 28 مارس 1970 وفقاً لما نصت عليه فقرتها الثانية: يبدأ نفاذ أحكام هذه المادة متى قامت عشر دول من الدول الأطراف في هذا العهد بإصدار إعلانات في إطار الفقرة (01) من هذه المادة.

وبالمقابل بدأ نفاذ البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في آن واحد مع ذلك العهد، بعد أن حصل على الحد الأدنى المطلوب وقدره عشرة صكوك تصديق وانضمام.

أمّا البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فهو يهدف إلى العمل على إلغاء عقوبة الإعدام باعتبار أنّه اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 44/128 المؤرخ في 15 كانون 1989 ودخل حيز التنفيذ في 11 تموز 1991.

إنّ بدء نفاذ العهدين لم ينقص بأي حال من الأحوال من تأثير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بل على العكس، فإن انضمام الدول إلى العهدين وما ينصان عليه من حقوق و ضمانات لبني البشر استقاها من الحقوق والحريات المحددة في الإعلان، قد اضفى على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قوة أكبر، بل أوجد آليات دولية لكفالة احترام حقوق الإنسان .

الفرع الثاني: آليات تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
إنّ لتطبيق العهد الدولي المذكور، تم إنشاء لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك من أجل الصعوبات التي واجهتها مجموعة العمل المكونة من 15 دولة طرف في

المعاهدة والتي قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تشكيلها من أجل دراسة التقارير المقدمة من الدول¹².

إنّ الهدف الأساسي من إنشاء هذه اللجنة يكمن في توسيع اختصاصاتها، بحيث لا تكتفي بدراسة التقارير كما كان عليه الشأن في مجموعة العمل، بل تعمل على مراقبة امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها المنصوص عليها في العهد.¹³

المبحث الثالث: تطبيق أحكام العهدين على الرعايا الجزائريين في الخارج.

وقعت الجزائر على اتفاقية العهدين الدوليين لحقوق الإنسان يوم 10/12/1968، وصدقت عليهما يوم 12/09/2006.

ولتجسيد حماية رعايا الدول في الخارج، فقد أقرّ القانون الدولي للدول حقها في ممارسة حماية الدبلوماسية والقنصلية، وبالرغم من أنّ أغلب دول العالم بما فيها الجزائر لم تستطع التوصل إلى المصادقة على اتفاقية الحماية الدبلوماسية وبقيت القواعد الدولية عرفية، وعلى نقيض ذلك، فإنّ القواعد العرفية المنظمة للعلاقات الدبلوماسية أصبحت من أكثر قواعد القانون الدولي ثبوتاً وغير متنازع بشأنها وهي مقننة، أهمها اتفاقية فيينا حول العلاقات الدبلوماسية في عام 1961، واتفاقية العلاقات القنصلية لعام 1963.

وقد نص الدستور الجزائري في ديباجته على جملة من المبادئ والأحكام من أجل حماية المواطنين الجزائريين سواء المقيمين أو غير المقيمين، كما اعتبر الدستور الجزائري أنّ هذه الحماية حق للمواطنين الجزائريين وواجب قائم على عاتق الدولة الجزائرية¹⁴.

وبحكم أنّ الجزائر وقّعت وصادقت على العهدين الدوليين لحقوق الإنسان، فإنّها تبنت كل البنود التي يحتويها العهدان، سيما تلك المتعلقة بحماية رعايا الدولة بالخارج.

ويذكر أنّ مجالات الحماية متعددة، فقد تكون أحيانا مستمدة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وأحيانا أخرى تنبثق من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فعلى سبيل المثال وليس الحصر، فإنّ المواد (من 06 إلى 27) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تنص على ضرورة عدم اخضاع الأشخاص للتعذيب والمعاملات القاسية والتي تمسّ بجسد الإنسان وعدم الاعتقال التعسفي وحرية اختيار مكان الإقامة وحرية التنقل والحق في عدم إبعاد الأجنبي بشكل تعسفي.. الخ

ومن جهة أخرى، فقد أعطى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية للأقليات الأثنية والدينية واللغوية، حماية خاصة لمختلف الحقوق المرتبطة بالإنسان، إذ حرّم على الدول التي تتواجد بها، أن تنكر على أي فرد أو فئة من هذه الأقليات حق التمتع بثقافتها وإقامة الشعائر الدينية واستعمال لغتها مع أبناء جاليتها .

بالإضافة إلى هذا، فإنّ المادة الأولى من البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تعترف لكل دولة طرف في المعاهدة، أن تصبح طرفاً في البروتوكول وباختصاص اللجنة في تلقي ونظر الشكاوى المقدمة من الأفراد الداخلين في ولاية تلك الدولة لأي من الحقوق المبينة في العهد، غير أن العمل بهذه الإجراءات يقتضي أحياناً بأن يكون التنسيق قائم بين الافراد اللذين يتعرضون لهذه الانتهاكات في الخارج وبين دولتهم التي يتوجب عليها الاتصال باللجنة المذكورة لحماية رعاياها في الخارج.

يبقى أن نقول أنّ العهدين الدوليين يستمدان قوتهم القانونية من الإتفاق الدولي بشأنهما، باعتبار أنّ لهما نفس القوى المقررة للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، كما أن التزام الدولة بهذه المواثيق هو التزام دولي بالدرجة الأولى ومصدره الاتفاق الدولي والارادة الشارعة للدولة التي عبرت عنها كونها طرفاً في المعاهدة.

ومن هنا يبدو من الطبيعي أن تلتزم الجزائر بجميع سلطاتها بهذين العهدين الدوليين وهذه الالتزامات ليست التزامات دولية تجاه دولة أخرى يخضع تطبيقها واحترامها لمبدأ المعاملة بالمثل، وإنّما هي التزامات على عاتق الدولة لمصلحة رعاياها الموجدين بالخارج.¹⁵

إنّ عدم التزام الدولة المضيفة بحماية المصالح المشروعة لرعايا الدولة بالخارج طبقاً لما جاء في العهدين الدوليين لحقوق الإنسان، يترتب عليه أن تقوم الدولة التي ينتمي إليها هؤلاء الأجانب، برفع شكاوى ودعاوى أمام المحاكم الدولية، باعتبار أنّ الحماية الدبلوماسية تعتبر حق قد تمارسه دولة الرعايا، كما قد لا تمارسه أحياناً أخرى، مما يترتب عليه ضياع حقوق الرعايا في الخارج.¹⁶

خاتمة

ما يمكن أن نستخلصه من هذه الدراسة التي انصب موضوعها حول آليات حماية حقوق الرعايا الجزائريين في الخارج من خلال العهدين الدوليين لحقوق الإنسان، أنّه إجمالاً فإنّ

الجزائر سعت دائما إلى بسط حمايتها القانونية على رعاياها بالخارج سيما المتواجدين بأوروبا وخصوصا بفرنسا، وتجلى هذا من خلال العمل التي تقوم به الهيئات الدبلوماسية والقنصلية التابعة للسفارات الجزائرية الموجودة بالخارج، كما أنّ هذه الهيئات تتابع كل كبيرة وصغيرة تتعلق بالرعايا الجزائريين في الخارج، إلا أنّ عمل هذه الهيئات يبقى ناقص ونسبي ويتطلب القيام بجهود إضافية للوقوف إلى جانب الرعايا الجزائريين الموجودين بالخارج، سيما عندما يتعلق الأمر بالمتابعات القضائية التعسفية التي يتعرض لها أحيانا المواطنين الجزائريين المقيمين في الخارج.

الهوامش:

¹ صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يوم 10/12/1948.

² يرى بعض الفقه أن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية هو جزء من إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب

المستعمرة والمصوت عليه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 12/12/1960.

³ اللجنة هيئة مستقلة وتابعة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

⁴ يكون عادة كل أربع (04) سنوات.

⁵ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. <http://ar.wikipedia.org/wiki> تاريخ الدخول إلى الموقع يوم 12/10/2018.

⁶ انظر في هذا الصدد: سرور طالبي مقال بعنوان : محاضرات في القانون الدولي الإنساني ، المصدر الانترنت ، <http://jjrc.com> ،

تاريخ الدخول الى الموقع : 2018/10/10.

⁷ الأستاذ خليل حسين ، مقال منشور في الانترنت ، الموقع : <http://drkhalilhussein.blogspot.com> تاريخ الدخول إلى

الموقع : 2018/10/11.

⁸ انظر ما جاء في المادة السادسة والسابعة من العهد الدولي (المصدر وثائق رسمية للأمم المتحدة)

⁹ حساني خالد، محاضرات في حقوق الإنسان، دار بلقيس للنشر، الجزائر، ص.63.

¹⁰ نفس المرجع ، ص ص، 64،65.

¹¹ انظر المواد 28 و 41 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية .

¹² يذكر أن اللجنة نشأت بموجب القرار 85/17 الصادر بتاريخ 1985/05/28 وتشكل من 15 خبيرا مستقلا ومعترف لهم

بالكفاءة في مجال حقوق الإنسان ويتم انتخابهم بالاقتراع السري لمدة أربعة سنوات قابلة للتجديد.

¹³ خالد حساني، المرجع السابق ، ص 64.

¹⁴ الدستور الجزائري الجديد، قانون 16_01، مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق ل 06 مارس 2016 والصادر في

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 14 ليوم 07 مارس 2016 .

¹⁵ انظر في هذا الصدد حمدوش رياض، العهدين لحقوق الإنسان لسنة 1966، مقال منشور بالانترنت، الموقع، مرجع سابق.

¹⁶ قادري عبد العزيز، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،

سنة 2005 ، ص 22.